الأمم المتحدة

A/HRC/WGAD/2014/55

الجمعية العامة

Distr.: General
12 February 2015
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي

الآراء التي اعتمدها الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسُّفي في دورته الحادية والسبعين، (١٧-٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤)

الرأي رقم ٢٠١٤/٥٥ (الصين)

بلاغ موجه إلى الحكومة في ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤

بشأن زيِيُوان رين

ردت الحكومة على البلاغ في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٤.

الدولة ليست طرفاً في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

١- أنشئ الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بموجب القرار ١٩٩١/٤٢ الصادر عن لجنة حقوق الإنسان سابقاً التي مددت ولاية الفريق العامل ووضحتها في قرارها ١٩٩٧/٥٠. وأقر مجلس حقوق الإنسان هذه الولاية في مقرره ٢٠٠٦/١٠٢ ومددها لثلاث سنوات بموجب قراره ١٨/١٥ المؤرخ ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. ومددت الولاية لثلاث سنوات أخرى بموجب القرار ٧/٢٤ المؤرخ ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وأحال الفريق العامل البلاغ المذكور أعلاه إلى الحكومة وفقاً لأساليب عمله (A/HRC/16/47 وCorr.1، المرفق).

٢- ويعتبر الفريق العامل سلب الحرية إجراءً تعسفياً في الحالات التالية:

(أ) إذا اتضحت استحالة الاحتجاج بأي أساس قانوني لتبرير سلب الحرية (مثل إبقاء الشخص رهن الاحتجاز بعد قضاء مدة عقوبته أو رغم صدور قانون عفو ينطبق عليه) (الفئة الأولى)؛

(A) GE.15-02386 190315 260315

1502386

الرجاء إعادة الاستعمال

(ب) إذا كان سلب الحرية ناجماً عن ممارسة الحقوق أو الحريات التي تكفلها المواد ٧ و١٣ و١٤ و١٨ و١٩ و٢٠ و٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكذلك، في حالة الدول الأطراف في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المواد ١٢ و١٨ و١٩ و٢١ و٢٢ و٢٥ و٢٦ و٢٧ من العهد (الفئة الثانية)؛

(ج) إذا كان عدم التقيد كلياً أو جزئياً بالقواعد الدولية المتصلة بالحق في محاكمة عادلة، وهي القواعد المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي الصكوك الدولية ذات الصلة التي قبلتها الدولة المعنية، من الخطورة بحيث يصير سلب الحرية تعسفياً (الفئة الثالثة)؛

(د) إذا تعرض ملتمسو اللجوء أو المهاجرون أو اللاجئون للاحتجاز الإداري لمدة طويلة دون إمكانية المراجعة أو التظلم إدارياً أو قضائياً (الفئة الرابعة)؛

(هـ) إذا شكل سلب الحرية انتهاكاً للقانون الدولي بسبب التمييز على أساس المولد؛ أو الأصل القومي أو الإثني أو الاجتماعي؛ أو اللغة؛ أو الدين؛ أو الوضع الاقتصادي؛ أو الرأي السياسي أو غيره؛ أو نوع الجنس؛ أو الميل الجنسي، أو الإعاقة أو أي وضع آخر، على نحو يهدف إلى تجاهل المساواة في حقوق الإنسان أو قد يؤدي إلى ذلك (الفئة الخامسة).

البلاغات

البلاغ الوارد من المصدر

٣- أُبلغ الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسُّفي بالقضية الموجزة أدناه كما يلي:

٤- زييوان رين، مواطن صيني كان يعمل في السابق مدرساً في المدرسة الإعدادية رقم ١٠ في مدينة زوشينغ بمقاطعة شاندونغ. وهو شديد الاهتمام بمسألة الديمقراطية وكثيراً ما يشارك في مناقشات على شبكة الإنترنت بشأن تحقيق الديمقراطية في الصين. وقد كتب مقالاً نشره على شبكة الإنترنت يحمل عنوان: "الطريق إلى الديمقراطية" عبّر فيه عن رأيه الذي يقول بحق الشعب في الإطاحة بالطغيان. وأنشأ السيد رين أيضاً منظمة باسم "Mainland Democracy Frontline" (الخط الأمامي للديمقراطية في الصين القارية).

٥- وفي ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٥، أوقف مكتب الأمن العام في مدينة جينينغ السيد رين في مدينة نان تونغ بمقاطعة جيانغسو. ولم يستظهر الضابط الذي أوقفه بأمر التوقيف. وأودع السيد رين مركز الاحتجاز في مدينة جينينغ اعتباراً من ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

٦- وفي ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، خضع السيد رين للمحاكمة أمام محكمة الدرجة الوسطى الشعبية في مدينة جينينغ بتهمة "تقويض سلطة الدولة" بـ "الشروع في إنشاء 'الخط الأمامي للديمقراطية في الصين القارية'" من أجل "إسقاط الحكم الرجعي المتداعي للحزب الشيوعي الصيني". وأكد محامي السيد رين براءة موكله.

٧- وفي ١٧ آذار/مارس ٢٠٠٦، حكمت محكمة الدرجة الوسطى الشعبية في مدينة جينينغ على السيد رين بالسجن لمدة عشر سنوات مع تجريده فيما بعد من حقوقه السياسية لثلاث سنوات بموجب المادة ١٠٥(١) من القانون الجنائي لجمهورية الصين الشعبية. ومُنع عدد من الناشطين المناصرين للسيد رين من حضور المحاكمة. وفي اليوم نفسه، استأنف هذا الأخير الحكم الصادر في حقه أمام محكمة الشعب العليا في مقاطعة شاندونغ، لكن المحكمة لم تقبل الاستئناف وأيدت الحكم الصادر في حقه. وعقب صدور الحكم، نقل السيد رين إلى سجن مقاطعة شاندونغ.

٨- وتعرض السيد رين خلال فترات مختلفة من مدة احتجازه للتعذيب الجسدي والنفسي وسوء المعاملة. وكان حراس السجن يضربونه مستخدمين، من جملة ما استخدموه، قضباناً فولاذية، وهو ما أصابه بكسر في إحدى الفقرات وآخر في الأنف، بالإضافة إلى إصابات خطيرة أخرى. وحرم أيضاً من الحصول على العلاج الطبي، ما جعل صحته تتدهور إلى حد كبير.

٩- وعلاوة على ذلك، وضع في الحبس الانفرادي ولم يكن يسمح له بمغادرة الطابق الذي كان محتجزاً فيه أو بالخروج من مبنى السجن. وكان يمنع عليه أيضاً التحدث إلى السجناء الآخرين، وصادر موظفو السجن بريده وقطعوا اتصالاته الهاتفية لعزله تماماً. وفي آذار/مارس ٢٠١٠، شرعت السلطات، بحسب التقارير، في تشديد الرقابة على السيد رين. فمنع أفراد أسرته من زيارته ولم تعد الأسرة تتلقى رسائل منه في آذار/مارس ٢٠١٠.

١٠- وفي آخر زيارة عائلية يعود تاريخها إلى شهر آذار/مارس ٢٠١٠، علم والد السيد رين أنه أصيب بداء السل وأنه لم يكن يتلقى العلاج الطبي. بيد أن السلطات رفضت الطلبات المقدمة من الأسرة للإفراج عنه بكفالة لأسباب طبية. وظل السيد رين محتجزاً في سجن مقاطعة شاندونغ.

١١- ويدفع المصدر بأن احتجاز السيد رين هو احتجاز تعسفي لأنه حوكم وأدين وحكم عليه بالسجن على أساس ممارسة حقه في حرية الرأي والتعبير بصورة سلمية وفقاً لما تقضي به المادة ١٩ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ليس إلاَّ.

رد الحكومة

١٢- وجه الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بلاغاً إلى حكومة جمهورية الصين الشعبية بتاريخ ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٤ طلب فيه الحصول على معلومات مفصلة عن وضع السيد رين في الوقت الحالي، وعن الأحكام القانونية التي تبرر استمرار احتجازه ومدى امتثال هذه الأحكام للقانون الدولي. وزودت الحكومة الفريق العامل بالمعلومات التالية في ردها المؤرخ ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٤:

١٣- "لطالما عبّر السيد رين عن سخطه على المجتمع ونقل إلى غيره أفكاره الداعية إلى إسقاط الحكومة، بما في ذلك عن طريق شبكة الإنترنت واللقاءات الشخصية. وتآمر من أجل إنشاء منظمة غير قانونية تعرف باسم "الخط الأمامي للديمقراطية في الصين القارية"، وجمع الأموال لصالح هذه المنظمة وعمل بهمة لتعيين أعضائها وصوغ ميثاقها، ويتضمن المقال المعنون "الطريق إلى الديمقراطية"، الذي يبين مبادئها التوجيهية وأسسها النظرية، دعوة صريحة إلى "انتفاضة مسلحة لإسقاط النظام الحالي". وعليه، فإن سلوكه يشكل جريمة تحريض على تقويض سلطة الدولة.

١٤- وفي ١٣ آذار/مارس ٢٠٠٦، نظرت محكمة الدرجة الوسطى الشعبية في مدينة جينينغ بمقاطعة شاندونغ في القضية بالدرجة الابتدائية، وحكمت على السيد رين بالسجن لمدة عشر سنوات مع تجريده من حقوقه السياسية لارتكاب جريمة التحريض على تقويض سلطة الدولة. وبعد إعلان حكم المحكمة في المحاكمة الأولى، قدم السيد رين طلب استئناف. وفي ٣ تموز/يوليه ٢٠٠٦، قررت محكمة الشعب العليا في مقاطعة شاندونغ عدم قبول طلب الاستئناف وأيدت الحكم الأصلي بعد أن نظرت في القضية وفقاً للقانون. وخلال الإجراءات الأولية، لم يمارس السيد رين حقه في الدفاع عن نفسه فحسب بل إن المحامي المعيَّن له قدم عريضة كاملة في الدفاع عنه. وخلال الجلسة الثانية للنظر في القضية لم يختر السيد رين محامي دفاع لكن محكمة الدرجة الثانية أصغت بانتباه إلى دفاعه عن نفسه وراعت تماماً حقوقه الإجرائية. وهو الآن يقضي عقوبته في إحدى سجون مقاطعة شاندونغ.

١٥- وفي حوالي منتصف نهار ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، دخل السيد رين في شجار وعراك مع سجين آخر على إثر خلاف تافه وأدى ذلك إلى كسر أنفه. وشخصت حالته وتلقى العلاج في مستوصف السجن وتماثل للشفاء تماماً. وفي الآونة الأخيرة، أجرت سجون مقاطعة شاندونغ فحوصاً طبية شاملة لجميع النزلاء مع إجراء اختبارات متابعة لمرضى السل الذين لهم تاريخ مرضي. وأظهر الاختبار أن السيد رين يتمتع بصحة جيدة ولا يحمل أي علامات تشير إلى أنه يعاني من أمر غير طبيعي.

١٦- وقد تمتع السيد رين منذ لحظة دخوله السجن، بحقه في التواصل مع الناس واستقبال الزوار وفقاً للقانون. ورتبت له إدارة السجن مقابلة أقاربه وإجراء اتصالات هاتفية بأفراد أسرته وفقاً للقانون. وفي ٦ آذار/مارس ٢٠١٠، انتهك السيد رين اللائحة الداخلية للسجن أثناء إجراء اتصال هاتفي بوالده، وفي ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠، قطعت عنه إدارة السجن مؤقتاً الزيارات والاتصالات الهاتفية بالأسرة وفقاً للقانون. وبعد أن حصل السيد رين على توجيهات، تعهد بمراعاة القواعد المتعلقة بالزيارات والاتصالات الهاتفية مستقبلاً. وطبقاً لأحكام القانون، عادت إدارة السجن في حزيران/يونيه ٢٠١٤، وسمحت له بإمكانية تلقي الزيارات ومهاتفة أسرته.

١٧- وبعد دخول السيد رين إلى السجن، امتنع منذ البداية عن الامتثال لإدارة السجن وكان سلوكه سيئاً للغاية وأخل بالنظام على نحو خطير في هذا المرفق. وقد عاملته إدارة السجن معاملة تتماشى مع القانون تماماً. ولم يحدث أن تعرض لسوء المعاملة أو للضرب و لم يحرض أحد أيضاً على إساءة معاملته. وبفضل تعليمات موظفي السجن الذين تحلوا بالصبر، أصبح السيد رين قادراً إلى حد كبير، على الامتثال لقواعد السجن وإدارته.

١٨- ولم يحدث أن قدم السيد رين أبداً منذ دخوله السجن أي طلب للحصول على العناية الطبية خارج مرفق السجن. وهو اليوم يتمتع بصحة جيدة ولا حاجة له إلى مساعدة طبية خارجية".

تعليقات إضافية من المصدر

١٩- وفقاً للفقرة ١٥ من أساليب عمل الفريق العامل المنقحة، عُرِضت ردود الحكومة على المصدر الذي قدم تعليقاته في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ على النحو التالي:

٢٠- فيما يتعلق بالادعاء الذي يفيد بأن تصرف السيد رين شكل جريمة "تقويض سلطة الدولة"، يدفع المصدر بأن الكتيب المعنون "الطريق إلى الديمقراطية"، الذي عبر فيه عن رأيه المنادي بحق المواطنين في الإطاحة بالطغيان، لم ينشر في أي شكل من الأشكال.

٢١- ويفيد المصدر بأن المدعي العام اكتفى، خلال المحاكمة، بتقديم مقالات تتناول السعي إلى إرساء الديمقراطية والحرية في الصين، نشرت على الإنترنت باسم منظمة "الخط الأمامي للديمقراطية في الصين القارية" التي أسسها السيد رين. ويرى المصدر أن المدعي العام لم يقدم دليلاً على ضلوع السيد رين في أي تصرف يهدف إلى "تقويض سلطة الدولة" أو حتى على وجود فعلي لمنظمة تعرف بهذا الاسم تمارس نشاطها على أرض الواقع (بل وحتى كمجرد اسم ظهر على شبكة الإنترنت).

٢٢- وبناء عليه، يؤكد المصدر أن إدانة السيد رين تستند فقط إلى مقالات منشورة على الإنترنت عبّر فيها عن آرائه بشأن إرساء الديمقراطية والحرية في الصين. ويؤكد المصدر مجدداً أن إدانة السيد رين والحكم عليه ينطويان على انتهاك واضح للقانونين الدولي والصيني على حد سواء ويشكلان رد فعل انتقامياً من الحكومة على تعبير السيد رين عن أفكاره السياسية. وينص الدستور الصيني في المادة ٣٥ على أن "يتمتع مواطنو جمهورية الصين الشعبية بحرية التعبير والصحافة والتجمع وتكوين الجمعيات وتنظيم المسيرات والمظاهرات". وتنص المادة ١٠٥ من القانون الجنائي لجمهورية الصين الشعبية على أن ما يمكن أن يشكل جريمة "تقويض سلطة الدولة" هو فقط السلوك (وليس الأفكار أو الآراء) الذي يثبت أنه يتوخى تقويض هذه السلطة.

٢٣- وفيما يتعلق بالادعاءات المتعلقة بتعرض السيد رين للضرب، يدفع المصدر بأن حراس السجن قد أوعزوا تحديداً لسجناء آخرين، بالاعتداء عليه. وعلاوة على ذلك، يقول المصدر إن

الضرب المتكرر الذي تعرض له السيد رين على أيدي الحراس أو السجناء، إلى جانب حرمانه من العلاج الطبي، قد أديا إلى تدهور صحته بشكل خطير.

٢٤- وبخصوص "وقف إدارة السجن مؤقتاً لإمكانية تلقّي [السيد رين] للزيارات والاتصالات الهاتفية بالأسرة" بسبب "انتهاكه اللائحة الداخلية للسجن أثناء اتصال هاتفي بوالده"، يلاحظ المصدر أن الحكومة لم تشر إلى اللائحة التي تدّعي أن السيد رين انتهكها وأدت إلى حالة الحرمان طيلة تلك السنوات ولم تقدم أي توضيح أو تبرير. ويفيد المصدر أيضاً بأن والد السيد رين قدم إلى إدارة سجن مقاطعة شاندونغ، في شباط/فبراير ٢٠٠٨، طلب إفراج مشروط لأسباب طبية نيابة عن ابنه لكن سلطات السجن رفضت طلبه. وكان ذلك بعد أن بلغ السيد رين مرحلة خطيرة من الإصابة بمرض السل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧. ومع ذلك، أرغم السيد رين على العودة إلى الأشغال الشاقة في السجن بعد شهرين من العلاج فقط.

المناقشة

٢٥- أفاد المصدر في البلاغ الأصلي الذي قدم إلى الفريق العامل بأن السيد رين كتب مقالاً نشره على الإنترنت بعنوان "الطريق إلى الديمقراطية"، عبر فيه عن رأيه المنادي بحق الشعب في الإطاحة بالطغيان. ودفع المصدر أيضاً بأن السيد رين أنشأ منظمة تعرف باسم "الخط الأمامي للديمقراطية في الصين القارية".

٢٦- وأكدت الحكومة تلك الوقائع وقالت إن الأنشطة المذكورة تشكل جريمة بموجب القانون الوطني.

٢٧- وبعد استلام رد الحكومة، تراجع المصدر عن تأكيداته السابقة. وهو يدعي في تعليقاته بوجه خاص أن الكتيب المعنون "الطريق إلى الديمقراطية"، الذي عبّر فيه السيد رين عن رأيه المنادي بحق المواطنين في الإطاحة بالطغيان، لم ينشر في أي شكل من الأشكال. ويدفع المصدر أيضاً بأن المدعي العام لم يقدم أية أدلة ... تثبت أن منظمة "الخط الأمامي للديمقراطية في الصين القارية لها وجود وتمارس نشاطها على أرض الواقع". وهذا يتناقض مع الإفادة الأصلية للمصدر التي ذكر فيها أن السيد رين أنشأ تلك المنظمة.

٢٨- ويحيط الفريق العامل علماً بالمبادئ التوجيهية الدولية ذات الصلة وإن لم تكن ملزمة، وهي مبادئ تقضي بجواز تقييد حرية التعبير عندما يتعلق الأمر بمصلحة وطنية مشروعة من مصالح الأمن القومي. وينطبق ذلك بوجه خاص على "التحريض على إسقاط الحكومة باستخدام العنف"[(١)]. ولا تجيز هذه المبادئ التوجيهية المعاقبة على التعبير عن الرأي بوصفه تهديداً للأمن القومي إلا إذا استطاعت الحكومة أن تثبت ما يلي: (أ) أن هذا التعبير يرمي إلى التحريض على عنف وشيك؛ و(ب) أنه من المحتمل أن يحرّض على العنف؛ و(ج) أن هناك

(١) مبادئ جوهانسبرغ بشأن الأمن القومي وحرية التعبير والحصول على المعلومات (E/CN.4/1996/39، المرفق)، المبدأ ٢.

صلة مباشرة وآنية بين هذا التعبير واحتمال وقوع هذا العنف أو وقوعه بالفعل[٢]. ولا يملك الفريق العامل في القضية قيد النظر معلومات كافية ليستنتج ما إذا كانت تلك المعايير قد استوفيت.

الرأي

٢٩- في ضوء ما تقدم، يُصدر الفريق العامل الرأي التالي:

نظراً لوجود اختلاف شديد بين الادعاءات الأصلية التي عرضها المصدر، وتعليقاته الإضافية على رد الحكومة والمعلومات التي قدمتها هذه الأخيرة، يرى الفريق العامل أنه لا يملك معلومات كافية ليستنتج ما إذا كان احتجاز السيد رين تعسفياً أم لا.

وعليه، يقرر الفريق العامل، وفقاً للفقرة ١٠(و) من أساليب عمله المنقحة، حفظ القضية.

٣٠- ويرى الفريق العامل، وفقاً للفقرة ٣٣(أ) من أساليب عمله المنقحة (A/HRC/16/47 وCorr.1، المرفق)، أن من المناسب إحالة الادعاء المتعلِّق بسوء المعاملة، بما في ذلك قطع الزيارات العائلية لفترة طويلة، إلى المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، لاتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.

[اعتمد في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤]

(٢) المرجع نفسه، المبدأ ٦.